

شركة البحرين الوطنية القابضة ش.م.ب
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقد يوم الأربعاء الموافق ٢٧ مارس ٢٠١٩

بناءً على دعوة من مجلس الإدارة عقدت الجمعية العامة العادية للشركة اجتماعها السنوي بقاعة المرجان، فندق الخليج في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٧ مارس ٢٠١٩ برئاسة السيد فاروق يوسف المؤيد ، رئيس مجلس الإدارة وحضور كلاً من:

السادة الأعضاء:

عبد الرحمن محمد جمعة ، غسان قاسم محمد فخرو، جهاد يوسف أمين، سامي محمد شريف زينل، أياد سعد القصيبي، علي حسن محمود، طلال فؤاد كانوا.
المعتذرين من أعضاء المجلس: السيد عبد الحسين دواني لظروفه الصحية والسيد رضا عبدالله فرج لارتباطات عملية طارئة.

من إدارة الشركة

الرئيس التنفيذي
سكرتير مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي للمالية والإستثمار

السيد سمير الوزان
السيد محمد كاظم عبدالله
السيد أناند سوبرامنيوم

عن مصرف البحرين المركزي

الأنسة حصة المناعي، من إدارة مراقبة الأسواق المالية

عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

السيد أحمد سلمان محمد

عن بورصة البحرين

السيد سنان الشروقي

عن السادة كي بي ام جي (التدقيق الخارجي)، السادة:

السيد حسن جاسم
السيد محمد الماجد
السيد ماهيش بالاسوبرامنيان

بلغ عدد الأسهم الحاضرة أصالة ووكالة ٧٤,٣٣٦,٤٧٩ سهماً تمثل نسبة ٦٦,٠١ % من مجموع أسهم الشركة ليتوفر بذلك النصاب القانوني المطلوب لانعقاد الجمعية العامة العادية حيث أعلن السيد رئيس الجمعية افتتاح أعمال الاجتماع مرحباً بالحضور وبعد الموافقة على جدول الأعمال المعلن عنه في وقت سابق تم مناقشة المواضيع المدرجة على النحو التالي:

خلال الاجتماع تم مناقشة بعض الأمور والمقترحات ذات الصلة بما يلي:

- ١- ربحية الشركة وسبل تعزيز نسب إرتفاعها، و قد رد السيد رئيس المجلس بأن الشركة لا تألوا جهداً في سبيل تحقيق ذلك وستواصل جهودها لتحقيق هذا الهدف قدر الإمكان، رغم المنافسة وتزايد عدد حوادث المركبات وتكاليفها.
- ٢- فيما يتعلق بالمعلومات القطاعية، فقد تمت الإشارة إلى التأمين الطبي وانخفاض نتائج القطاع بالمقارنة مع عام ٢٠١٧، وقد رد الرئيس التنفيذي، بأن الشركة تركز على الربحية حيث تقوم في نهاية كل سنة تأمينية بمراجعة دقيقه لكل حساب مستهدف من حيث ربحيته/خسارته وتقرير السعر الذي يتناسب مع كل حساب على حده، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين نتائج القطاع في السنوات المقبلة.
- ٣- تم التطرق إلى استراتيجية الشركة فيما يتعلق ببحرنة الوظائف التنفيذية على ضوء ما ورد بالصفحات ١٩،١٨ من التقرير السنوي، وقد رد السيد رئيس المجلس بأن الشركة مهتمة بهذا الجانب وأن من بين الثمانية أفراد الواردة أسماءهم على الصفحتين المذكورتين لا يوجد سوى إثنان من جنسيات أجنبية الأمر الذي يدل على اهتمام الشركة بوجود الكادر الوطني كلما كان ذلك متوفراً وممكناً، أخذاً في الاعتبار أهمية إستدامة أعمال الشركة على الوجه الأكمل.
- وأضاف السيد الرئيس التنفيذي بأن الشركة مهتمة فعلاً ببحرنة الوظائف بالشركة وأن نسبة البحرنة فيها تعتبر من أعلى النسب في قطاع التأمين بالمملكة.
- ٤- وعن تساؤل حول انخفاض نسبة الربح من الاستثمارات المحتسبة بالمقارنة مع العام ٢٠١٧ (ص ٤٩)، فقد رد السيد الرئيس التنفيذي بأن ذلك راجع إلى وقف أعمال التأمين على السيارات لدى إحدى الشركات الزميلة العاملة في المملكة العربية السعودية لمدة ٣ أشهر بناءً على قرار من مؤسسة النقد العربي السعودي الأمر الذي انعكس على نتائج البحرين الوطنية القابضة بقدر النسبة المملوكة لها في رأس مال الشركة السعودية المذكورة، مشيراً إلى أن ذلك الوقف قد تم رفعه ومن المؤمل أن تعود الأمور إلى وضعها الطبيعي خلال العام الجاري ٢٠١٩.
- ٥- وعن تساؤل بشأن زيادة النقد لدى البنوك (صفحة ٤٨ من التقرير المالي)، فقد رد السيد رئيس المجلس والرئيس التنفيذي بأن ذلك راجع إلى الموجودات في فترة التدقيق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وقد يتغير مقدار النقد بعد تاريخ التدقيق عندما تسنح فرصة استثمارية ما بتحويل جزء من النقد إلى تلك الفرصة الاستثمارية، أي أن ذلك من الأمور المتغيرة وفقاً للمناخ الاستثماري السائد، مع الإشارة إلى أن لدى الشركة جهاز استثماري مختص لمتابعة أمور الاستثمار واقتناص الفرص حال توفرها، ونتائج الشركة الاستثمارية خير دليل على ذلك.
- ٦- وحول تساؤل عن الاختصاصات ذات الصلة بالحوكمة وموقف الجهات الرسمية ذات العلاقة منها، فقد رد السيد ممثل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، بأن الوزارة قد أعدت نموذجاً موحداً لتقرير الحوكمة يشمل المعلومات المطلوبة على أن يقدم للوزارة خلال الستة شهور التالية للسنة المالية موضوع المراجعة، مشيراً إلى أن الوزارة قد تسلمت تقرير الحوكمة من الشركة وفق النموذج المطلوب قبل الموعد المحدد شاملاً المعلومات المطلوبة. كما أشار السيد ممثل الوزارة إلى أن الشركة يمكنها إضافة أي معلومات أخرى ترى من جانبها بأنها ذات أهمية للإفصاح.

كما أوضح السيد حسن جاسم، من جهة التدقيق الخارجي، بأن نظام الحوكمة قائم على مبدأ التطبيق أو التوضيح والشرح في حالة عدم إمكانية تطبيق أحد المتطلبات، وأن الشركة قد قامت بذلك وفق المتطلبات.

وعلى العموم فقد أوصى مجلس الإدارة بأن تؤخذ ملاحظات المساهمين التي تم تداولها في الاعتبار مستقبلاً بتوسيع بند الحوكمة الوارد بالتقرير السنوي ليكون أكثر شمولاً بما يفرضه متطلبات المساهمين والجهات الرسمية.

٧- وبشأن تساؤل حول الهيكل التنظيمي للمجموعة (صفحة ٢٨) ووجود خطة إحلال وفق متطلبات الحوكمة، فقد رد السيد الرئيس التنفيذي بأن خطة الإحلال موجودة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

٨- مدققي الحسابات الخارجيين: إقترح بعض المساهمين إستبدال جهة التدقيق الخارجي بالنظر إلى طول فترة التعاقد القائمة معهم والتي تزيد على العشر سنوات. السيد ممثل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة تحدث في هذا الشأن موضحاً أنه وفقاً لنظام الحوكمة الصادر في بداية عام ٢٠١٨ ، فإنه يتعين إستبدال جهة التدقيق الخارجي بعد مرور ٥ سنوات متتالية من تاريخ أول تعيين على أن يستبدل المدقق الشريك بعد ٣ سنوات متتالية، مضيفاً بأن إحساب هذه الفترات يبدأ من السنة المالية ٢٠١٩. وفي هذا السياق، بين السيد رئيس مجلس الإدارة بأن هذا الموضوع سيكون ضمن جدول أعمال الجمعية العامة العادية للعام القادم حيث سيكون للمساهمين الحق في مناقشته وإقرار ما يرونه مناسباً في هذا الشأن.

القرارات المتخذة في الإجتماع:

على ضوء المناقشات والمداولات والإيضاحات التي قدمها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومدققي الحسابات الخارجيين وممثل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة على مداخلات السادة المساهمين فقد تم إتخاذ القرارات والتوصيات التالية:


- (١) المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٨/٣/٢٠١٨.
- (٢) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
- (٣) المصادقة على تقرير مدققي الحسابات عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
- (٤) المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
- (٥) المصادقة على توصيات مجلس الإدارة بشأن تخصيص صافي أرباح السنة على النحو التالي:

- (أ) توزيع أرباح نقدية على المساهمين قدرها ١٥ فلساً للسهم أي بنسبة ١٥% من رأس المال المدفوع، و البالغة ١,٦٨٩,١٢٧ دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٨.
- (ب) تحويل مبلغ ٢٨٣,٧٥٠ دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني.

ج) ترحيل مبلغ ١,٣٠٦,١١٤ دينار بحريني كأرباح مستبقة مرحلة للسنة القادمة.

- (٦) الموافقة على مقترح بتوزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره ١٠٦,٠٠٠ دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.
- (٧) الموافقة على تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠١٨.
- (٨) إستناداً إلى المادة ١٨٩ من "قانون الشركات التجارية"، فقد قام السيد رئيس مجلس الإدارة بإطلاع السادة المساهمين على المعاملات المتعلقة بأعضاء مجلس إدارة الشركة و مديرها و/أو أي من الأطراف ذات العلاقة التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ سواء كانت تلك المعاملات مباشرة أو غير مباشرة، وملخصها الوارد في الملاحظة رقم ٣٥ للبيانات الماليه تحت بند معاملات الأطراف ذوي العلاقة، مشيراً إلى أنه وفقاً لما تقتضيه المادة ١٨٩ المشار إليها فقد قدم مدققي الحسابات الخارجيون تقريرهم في هذا الشأن. هذا وقد تمت الموافقة على تلك المعاملات من قبل المساهمين.
- (٩) إبراء نمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
- (١٠) الموافقة على إعادة تعيين السادة كي بي ام جي (KPMG) كمدققين خارجيين لحسابات الشركة لسنة ٢٠١٩ وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .
- (١١) ما يستجد من أعمال: لم تطرح أية مواضيع مستجدة.

وحيث لم تكن هناك أي موضوعات أخرى للمناقشة فقد أعلن الرئيس إنتهاء الاجتماع في حوالي الساعة ١ بعد الظهر متقدماً بالشكر إلى كل من مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة والمساهمين على دعمهم المتواصل و متمنياً التوفيق للجميع.


 فاروق يوسف المؤيد
 رئيس مجلس الإدارة و
 رئيس الجمعية العامة العادية